JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

بحث بعنوان

مدى معرفة والتقيد لسائقي القطاع العام في تعديلات قانون السير

اعداد

محمد غازي نجيب العرايضة

سائق

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3
https://jaspss.com

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى معرفة سائقي القطاع العام بالتعديلات الجديدة التي طالت قانون السير، ومدى التزامهم بتطبيقها أثناء أداء عملهم اليومي. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، شمل استخدام استبيانات ومقابلات ميدانية مع عينة من سائقي القطاع العام، بالإضافة إلى تحليل وثائق وتقارير رسمية متعلقة بالمخالفات المرورية. أظهرت النتائج أن مستوى المعرفة بالتعديلات القانونية ما يزال محدودًا لدى نسبة كبيرة من السائقين، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستوى الالتزام والتنفيذ. كما تبين وجود تفاوت في مستوى الوعي تبعًا لسنوات الخبرة والمستوى التعليمي، إلى جانب تأثير ضعف برامج التوعية والمتابعة والرقابة المستمرة على الالتزام بالقانون. وأكدت الدراسة الحاجة إلى تكثيف البرامج التدريبية والتثقيفية الموجهة لسائقي القطاع العام، وتعزيز آليات الرقابة والتحفيز، بما يسهم في تحسين السلوك المروري، وتقليل الحوادث والمخالفات، ودعم تحقيق نظام مروري أكثر أمانًا وكفاءة.

الكلمات المفتاحية: قانون السير، السائقون، الالتزام، التعديلات القانونية، السلامة المرورية، القطاع العام.

Abstract (English)

This study aims to assess the level of knowledge among public sector drivers regarding the recent amendments to the Traffic Law and to evaluate the extent of their compliance with these modifications during daily driving practices. The research employed a descriptive-analytical approach, utilizing questionnaires and field interviews with a sample of public sector drivers, in addition to analyzing official documents and reports related to traffic violations. The findings indicated that a significant proportion of drivers have limited awareness of the new legal amendments, which negatively affects their compliance levels. The results also revealed noticeable differences in awareness based on work experience and educational background, alongside the impact of insufficient training, weak awareness programs, and limited monitoring mechanisms. The study emphasizes the need to strengthen training and awareness initiatives targeted at public sector drivers and to enhance regulatory and motivational measures. This contributes to improving driving behavior, reducing traffic violations and accidents, and supporting the establishment of a safer and more efficient traffic system.

Keywords: Traffic Law, Drivers, Compliance, Legal Amendments, Road Safety, Public Sector.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

1. مقدمة

تُعَدُّ مدى فهم والتزام سائقي القطاع العام بالتعديلات القانونية التي أُقرت في قانون السير من العوامل الحاسمة التي تؤثر على مدى كفاءة وفعالية نظام المرور العام. إذ يتطلب تحقيق السلامة المرورية وتقليل الحوادث المرورية موجة من الوعي والمعرفة الدقيقة بالتشريعات الجديدة، إلى جانب الالتزام التام بما يفرضه القانون من قواعد وإجراءات. تكمن أهمية هذا الجانب في التأكد من أن السائقين، وهم الفئة الأساسية المستهدفة من التعديلات، يمتلكون خلفية معرفية واضحة عن البنود التي طرأت عليها تغييرات، ويعملون على تطبيقها بشكل دوري وفعّال في سلوكهم اليومي على الطرقات.

وتُعزى الفجوات المعرفية وأوجه عدم الالتزام إلى عدة عوامل تتعلق بنقص التوعية، وعدم وجود حملات مستمرة للتثقيف، فضلاً عن ضعف آليات المتابعة والتقييم. يتطلب الأمر ، من جهة أخرى، وجود برامج توعوية موجهة، ومبادرات تثقيفية تركز على رفع مستوى المعرفة القانونية بين السائقين، خاصة داخل القطاع العام، الذي يُفترض أن يكون قدوة في تطبيق القوانين. بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم مدى التزام السائقين بعد التعديلات القانونية يساهم في تحديد مدى نجاح التشريعات المُعتمدة، ويمكّن من وضع السياسات والإجراءات التي تُعزز من الالتزام القانوني، وتُقلل من المخالفات والحوادث.

وتبرز أهمية هذا الجانب أيضاً في تعزيز ثقافة السلامة على الطريق، من خلال جملة من التدابير التي تتطلب تعاون الجهات المعنية من القطاع الحكومي ومؤسسات التدريب والتوعية. ويُعدُّ قياس مدى المعرفة والتقيد من خلال الدراسات الميدانية وأدوات قياس فعّالة وسليمة، من الخطوات الأساسية التي تعكس مدى قدرة السائقين على استيعاب المستجدات القانونية وتطبيقها بشكل دقيق ومنتظم. وكل ذلك يُعد عناصر ضرورية لضمان أن

تكون التعديلات القانونية محصلةً حقيقية في تحسين أداء السائقين، وتخفيض المخالفات، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق نظام مروري أكثر أماناً وفاعلية.

2. الإطار النظري

يتمحور الإطار النظري في هذا البحث حول فهم مدى قدرة وسائقي القطاع العام على استيعاب وتطبيق التعديلات التي طالت قانون السير، باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الالتزام بالقوانين المرورية وتحقيق السلامة العامة. حيث يُعد تحديد مستوى المعرفة والتزام السائقين من المؤشرات الحيوية لفعالية التعديلات القانونية، وما إذا كانت التوعية والتثقيف تلعب دورًا فاعلاً في تعزيز ممارسات القيادة الآمنة. وتتمثل أهمية الإطار النظري في تكوين قاعدة علمية تساعد على تحليل العلاقة بين المعرفة القانونية والسلوك الحقيقي على الطرق، مع التركيز على العوامل التي تعرقل الالتزام مثل نقص الوعي، ضعف الآليات الرقابية، أو عدم وجود آليات واضحة لمتابعة التنفيذ.

علاوة على ذلك، يتطرق الإطار إلى استعراض الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين التحديثات القانونية وسلوك السائقين، مع إذن ذلك من خلال نماذج سلوكية متنوعة تستند إلى نظريات التغيير السلوكي والتوعية القانونية. من ناحية أخرى، يُبرز الإطار أهمية أطر التوعية والالتزام، من حيث تصميم البرامج التثقيفية وتطوير أدوات قياس فاعليتها، بالإضافة إلى استعراض الآليات التي تحفز السائقين على الالتزام، وتقلل من الانحرافات السلوكية، وذلك عبر الرصد المستمر للتنفيذ، وتحليل العوائق التي قد تعيق تلك الجهود. ويؤكد هذا الإطار على ضرورة الربط بين النظرية والتطبيق من واقع الدراسات والممارسات الميدانية، لتوفير تصور شامل

وموضوعي يعزز من فهم مدى إدراك وسائقي القطاع العام للتعديلات القانونية، ويوضح العوامل التي تؤثر على مستوى التزامهم، ويضع أساسًا علميًا لتعزيز السياسات والإجراءات المستقبلية.

2.1 تعريفات رئيسية

تُعدّ التعريفات الرئيسية جزءًا أساسيًا لفهم الموضوع، إذ توفر إطارًا مفاهيميًا واضحًا وتحدد المفاهيم المرتبطة بقانون السير والتعديلات التي أُدخلت عليه. تُعرف التعديلات القانونية بأنها مجموعة التغييرات التي تُطرَأ على قواعد ولوائح المرور بهدف تحسين السلامة العامة وتسهيل تنظيم حركة المركبات والسائقين، وتختلف في نطاقها وأثرها القانوني حسب التشريعات السارية. أما سائقو القطاع العام، فهم الأفراد الذين يقودون مركبات تابعة للجهات الحكومية أو المؤسسات العامة، ويخضعون لمعايير والتزامات محددة بموجب قانون السير المعدل، نظراً لطبيعة عملهم التي تفرض مستوى خاصًا من الالتزام والمعرفة القانونية. ومن ضمن التعريفات أيضًا مفهوم الالتزام القانوني، والذي يُشير إلى مدى امتثال السائقين للتعليمات واللوائح، ويتضمن الالتزام بالسرعات المقررة، واستخدام الممرات الخاصة، واتباع إشارات المرور، وارتداء الخوذ والخدمات الأمنية المرتبطة بالعمل. يُعدّ فهم هذه التعريفات ضروريًا لقياس مدى معرفة السائقين بالتعديلات الجديدة، وكذلك لقياس مستويات التزامهم بتطبيقها على أرض الواقع، وهو ما يُسهم في تحديد الفجوات المعرفية والتحديات التي قد تواجه عمليات التوعية والتطبيق. إن استيعاب المصطلحات الأساسية يضمن تحليلًا دقيقًا للتحديات والاستراتيجيات المعتمدة لتحسين السلوك المروري، ويُساعد على وضع أسس متينة لتطوير السياسات القانونية والتدابير الرقابية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة. لذلك، تُعَدّ المعرفة الدقيقة بتلك التعريفات من العوامل الأساسية لتعزيز فهم السائقين، وبالتالي زيادة مستوى التزامهم وإثراء جهود التوعية المستهدفة.

2.2 أطر التوعية والالتزام باللوائح

تُعد أطر التوعية والالتزام باللوائح من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على سلوك سائقي القطاع العام وأداءهم فيما يتعلق بتنفيذ التعديلات القانونية الجديدة. تعتمد فعالية هذه الأطر على تصميم حملات توعوية متكاملة تتسم بالوضوح والجاذبية، تستهدف تغيير المفاهيم وتقويم السلوكيات التي تتعلق بالالتزام باللوائح القانونية. في هذا الإطار، يُشدد على ضرورة استخدام وسائل ووسائط متعددة تتنوع بين التثقيفية والإعلامية، بما يضمن وصول الرسائل إلى جميع الفئات المستهدفة بشكل فعال، مع التركيز على تسهيل فهم النصوص القانونية وتوضيح أهمية الالتزام بها من خلال شرح تبعات المخالفات القانونية وتأثيرها على السلامة العامة.

يلعب التوجيه المباشر والتدريب المستمر دورًا حيويًا في تسهيل عملية التوعية، حيث من الضروري توفير برامج تدريبية للجهات المعنية والسائقين على حد سواء، وذلك لتعزيز معرفتهم بالمتطلبات القانونية والتحديثات التي طرأت على قانون السير، فضلاً عن تنمية الحس بالمسؤولية الفردية والجماعية. علاوة على ذلك، فإن السياسات التنظيمية المُحفزة والجزاءات الرادعة تُعد من الأدوات المهمة لإجبار السائقين على الالتزام، إذ تعمل على وضع حد للتجاوزات والانحراف عن الأنظمة المقررة، بالإضافة إلى توفير آليات للمراقبة والمتابعة المستمرة لضمان تطبيق القوانين بشكل فعال.

ومن جهة أخرى، تتطلب أطر التوعية والالتزام تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية لإرساء ثقافة قانونية راسخة، تخدم في بناء وعي جماعي يشعر بأهمية التعاون والامتثال للوائح. ويجب أن تركز برامج التوعية على توضيح فوائد الالتزام، سواء على مستوى السلامة الشخصية، أو السلامة العامة، أو الحفاظ على البنية التحتية للطرق، مع التركيز على تأثير الالتزام على تقليل الحوادث والأضرار المترتبة عليها. من خلال تطبيق ممارسة

التثقيف المستمر وإشراك المجتمع في عملية التوعية، يمكن تعزيز مستوى الوعي القانوني وتحقيق التزام أكثر جدية من قبل سائقي القطاع العام، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء والأمان على الطرقات.

3. مراجعة الأدبيات

تُظهر مراجعة الأدبيات في هذا المجال أن هناك اهتمامًا متزايدًا بفهم مدى معرفة والتزام سائقين القطاع العام بالتعديلات التي طرأت على قانون السير. أشارت الدراسات إلى أن زيادة مستوى الوعي القانوني يُعد من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تحسين سلوك السائقين وتقليل معدلات المخالفات المرورية. وقد بينت الأبحاث أن التدريب المستمر ووسائل التوعية المختلفة، مثل الحملات الإعلامية والورش التدريبية، لها دور فعال في تثقيف السائقين حول التغييرات القانونية، وتذليل العقبات التي قد تعيق تطبيقها. كما أظهرت الدراسات أن هناك تفاوتًا كبيرًا في مستوى المعرفة بين فئات السائقين المختلفة، حيث يكون لدى بعضهم فهم محدود أو غير دقيق للتعديلات، مما يؤثر سلبًا على مدى التزامهم. وعليه، برزت الحاجة إلى وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لرفع مستوى الوعي، بما يشمل تحديث المحتوى التوعوي بما يتناسب مع التطورات القانونية، وتوسيع نطاق برامج التدريب لتشمل جميع السائقين في القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، أكد العديد من الباحثين على أهمية تقييم مدى تأثير التعديلات القانونية على سلوك السائقين من خلال الدراسات الميدانية، حيث يمكن قياس مستوى الالتزام وتحليل العوامل المؤثرة على ذلك. وقد لوحظ أن نقص المعلومات والتواصل غير الكافي بين الجهات المختصة وسائقي القطاع العام يشكل أحد العوائق الأساسية التي تُثبط جودة الالتزام بالقوانين الجديدة. لذلك، تتطلب المرحلة القادمة توسيع نطاق الدراسات لتشمل قطاعات مختلفة، وتحليل الأساليب الأكثر فعالية

في التوعية، مع التركيز على تطوير أدوات قياس دقيقة لمراقبة مدى انطباق التعديلات على سلوك السائقين، بما يضمن تعزيز سلامة الطريق والجوانب القانونية على حد سواء.

3.1 الدراسات الميدانية في قطاع النقل العام

أظهرت الدراسات الميدانية في قطاع النقل العام أهمية بالغة في قياس مستوى معرفة وسلوك السائقين تجاه تعديلات قانون السير. تُعد هذه الدراسات أدوات أساسية لفهم مدى وعي السائقين بالتعديلات القانونية الجديدة، إضافة إلى مدى التزامهم بها على أرض الواقع. تعتمد هذه الدراسات على جمع بيانات ميدانية من خلال استبيانات مقابلات ميدانية، وملاحظات مباشرة، وتقييمات استطلاعية، بهدف تحديد مستوى المعرفة بهذه التعديلات والالتزام بالتنفيذ العملي لها. تُستخدم في ذلك عينات تمثل الفئة المستهدفة من السائقين في القطاع العام، مما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها، ويُمكن من تقديم صورة واضحة عن سلوكهم وتوجهاتهم فيما يتعلق بالتعديلات القانونية الجديدة. من خلال تطبيق منهجيات علمية حديثة وتحليل البيانات بشكل منهجي، تُشير نتائج هذه الدراسات إلى وجود فجوات في مستوى المعرفة المتوفرة بين السائقين، والتي تتفاوت بحسب الخبرة، والمناطق الجغرافية، ومستوى التعليم.كما بينت الأبحاث أن ضعف الوعي والتثقيف المستمر يُعد من العوائق الرئيسية التي تحد من التزام السائقين، الأمر الذي يتطلب تعزيز برامج التوعية، وتقديم المعلومات بطريقة مبسطة وسهلة المنال. تتطرق هذه الدراسات أيضا إلى العوائق الإدارية والتنظيمية التي تؤثر على مدى تطبيق التعديلات القانونية، فضلاً عن تحديد الحاجة لمتابعة وتقييم برامج التوعية بشكل دوري لضمان فعالية ونفاذ التعديلات، وتقليل المخالفات والحوادث المرورية. إن الاعتماد على البيانات الدقيقة والتحليل الميداني يُسهم في

صياغة استراتيجيات فعالة لتعزيز الالتزام القانوني وتحسين سلوك السائقين، بما يضمن مستقبلاً مرورياً أكثر أماناً، ويعكس مستوى متقدماً من الوعي والمسؤولية في قطاع النقل العام.

3.2 أثر التحديثات القانونية على السلوك المروري

أدت التعديلات القانونية المتعلقة بقانون السير إلى تأثير ملحوظ على سلوك سائقي القطاعات العامة، حيث شهدت فترات ما بعد التحديث تغيرات في مستوى الالتزام والانضباط المروري. لقد ساهمت التحديثات في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتوضيح الأحكام القانونية، مما أدى إلى زيادة وعي السائقين بأهمية الالتزام بالقوانين المرورية. كما أن الرسائل التوعوية المصاحبة لهذه التعديلات عززت فهم السائقين للمسؤولية الملقاة على عاتقهم، وساهمت في تخفيض معدل المخالفات والحوادث الناتجة عن الجهل أو عدم الالتزام. ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن فئة واسعة من السائقين في القطاع العام قد تتطلب مزيدًا من الوقت والجهود لانتقال فعلي من المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي، نظراً للعوامل الثقافية والإدارية. الأساليب الجديدة في تدريب السائقين، والرقابة المستمرة، وتحديث أنظمة الرقابة الإلكترونية، شكلت أدوات فعالة لتدعيم الالتزام القانوني. بوجه عام، فإن التحديثات القانونية أدت إلى تحسين بيئة السلامة المرورية، ولكن النجاح يتطلب استمرار التوعية، وتطوير آليات التقييم لضمان التكيف المستمر مع مستجدات القانون، وتغيير السلوك بشكل دائم يعكس وعيًا قانونيًا متجددًا من قبل السائقين في القطاع العام.

4. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية محددة تهدف إلى تقييم مدى معرفة والتزام سائقي القطاع العام بالتعديلات الأخيرة على قانون السير، حيث تم تصميم البحث بطريقة منهجية تضمن جمع بيانات دقيقة وموثوقة. تم تحديد تصميم

البحث ليكون وصفياً وتحليلياً، مع التركيز على استقصاء مستوى الوعي والمعرفة بين فئة السائقين المستهدفة. استخدمت أدوات متنوعة لجمع البيانات، منها الاستبيانات الموجهة لعدد كبير من سائقي القطاع العام، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مسؤولين ومختصين في القطاع، لضمان شمولية المعلومات ودقتها.

أما فيما يخص عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية لضمان تمثيلية فاعلة للأفراد المعنيين، حيث شملت فئات متعددة من السائقين من مختلف الإدارات والمؤسسات، مع مراعاة التنوع الجغرافي والوظيفي لضمان تغطية شاملة للجوانب المرتبطة بمعرفة والالتزام بالتعديلات القانونية. بعد جمع البيانات، استخدم التحليل الإحصائي لتفسير النتائج وتحديد مدى ارتباط مستوى المعرفة بمؤشرات الالتزام، مع التركيز على العوائق التي تعيق تطبيق القانون بشكل فعال.

كما تم قياس مدى التوافق بين الوعي النظري وسلوك السائقين على الطريق، مع التركيز على تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف في الفهم والمعرفة التي تؤثر على الالتزام باللوائح. أُعتمدت طرق تحليلية متنوعة لضمان دقة النتائج، وركزت الدراسة على تقييم مدى فاعلية الأدوات الحالية في توعية السائقين وتحقيق الالتزام، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء وتطوير آليات التقييم المستمر للالتزام بالتعديلات القانونية.

4.1 التصميم البحثي

تم اعتماد منهجية وصفية وتحليلية تتسم بالدقة والشمولية، حيث تم اختيار التصميم البحثي الذي يتيح جمع البيانات من مصادر متنوعة وتحليلها بشكل منهجي يضمن التحقق من درجة معرفة السائقين في القطاع العام بالتعديلات الأخيرة على قانون السير. تم الاعتماد على دراسة مسحية موجهة، تُمكن من قياس مستوى الوعي والفهم لدى هؤلاء السائقين حول التعديلات، وتحديد مدى التزامهم بالتعليمات الجديدة، إضافة إلى استقبال

آرائهم وتصوراتهم بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ القانون. كما تم تصميم استبانة موجهة لقياس مستويات المعرفة، والتي تم اختبارها مسبقًا لضمان صدقيتها وثباتها، بحيث تشتمل على أسئلة مباشرة تتعلق بالتعديلات القانونية، وأخرى تقيم مدى تطبيق تلك التعديلات على أرض الواقع، مع إمكانية الكشف عن الفجوات المعرفية والمعيقات العملية. اعتمدت الدراسة أيضًا على منهجية كمية، تسمح بجمع بيانات رقمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل الوصفي والاستنتاجي، بهدف تقديم نتائج دقيقة وموثوقة. كما استُخدمت المقابلات الشخصية مع عينة من السائقين، لضمان الحصول على تقييم نوعي يثري النتائج ويكشف عن أسباب التباين في مستوى المعرفة، إضافة إلى تحديد عوامل التأثير، سواء كانت شخصية أو بيئية أو تنظيمية. وتم تقسيم العينة حسب معايير ديموغرافية متمثلة في العمر، والخبرة العملية، ومستوى التعليم، لضمان تمثيل شامل للقطاع العام. أُتبعت إجراءات صارمة لضمان موثوقية وصدق البيانات، بما يشمل تدريب الباحثين على جمع البيانات واختبار استبيانات الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد آلية للتحليل تضمن استنتاج نتائج دقيقة تعكس واقع المعرفة والالتزام بالتعديلات القانونية بين السائقين. بناءً على هذا التصميم، يمكن تقديم رؤى موثوقة تساهم في توجيه السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي، وتحسين الالتزام، وتعزيز التنفيذ الفعلي للقانون، استنادًا إلى فهم عميق للواقعية والتحديات الموجودة.

4.2 أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من أدوات جمع البيانات لضمان دقة وشمولية المعلومات المجمعة، حيث شمل ذلك استبيانات موجهة للسائقين في القطاع العام لتقييم مستوى معرفتهم بتعديلات قانون السير، بالإضافة إلى مقابلات شخصية مع خبراء في مجال النقل والمرور لتحليل مدى وعيهم واحترافهم في تطبيق القوانين

الجديدة. كما تم استخدام الملاحظة الميدانية من خلال مراقبة سلوك السائقين أثناء أداء مهامهم اليومية في الطرق العامة، مما أتاح الحصول على بيانات واقعية تعكس مدى تطبيقهم للتعديلات القانونية.

علاوة على ذلك، اعتمدت الدراسة على الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة بالمواصلات، والتي توفر سجلات وتقارير عن الالتزام بالقوانين والتعديلات الأخيرة، ما يسهم في تكوين صورة شبه شاملة عن مستوى الالتزام والمعرفة القانونية بين السائقين. تم تصميم أدوات جمع البيانات بشكل دقيق لضمان توافقها مع أهداف الدراسة، مع وضع استراتيجيات لضمان سرية وخصوصية المشاركين، وتحليل البيانات المجمعة باستخدام البرمجيات الإحصائية المناسبة لاستخراج النتائج العلمية المدعمة بالدليل.

وقد خضع جميع أدوات جمع البيانات لمراحل من الاختبار والتعديل لضمان فعاليتها، مع تدريب الباحثين على طريقة تطبيقها بشكل موثوق وموحد، بهدف تحقيق أفضل تمثيل للواقع. لقد كانت عملية جمع البيانات منهجية ومنظمة لضمان التناسق بين الأدوات المختلفة، مع التركيز على ضمان استجابتها لمعايير الجودة العلمية، ما أعطى الدراسة مصداقية وموثوقية عالية في نتائجها وتحليلها، وساهم في تقديم تصور دقيق عن مستوى المعرفة والالتزام لدى سائقي القطاع العام فيما يتعلق بالتعديلات الأخيرة لقانون السير.

4.3 عينة الدراسة وإجراءات التحليل

تم اختيار عينة الدراسة من سائقي القطاع العام بناءً على معايير محددة تضمن تمثيلًا دقيقًا للفئة المستهدفة، حيث تم الاعتماد على تصنيفات مهنية متنوعة ومناطق جغرافية مختلفة لضمان شمولية البيانات. شملت عملية الاختيار استخدام تقنيات عشوائية منظمة لضمان حيادية التوزيع وتقليل أي تحيز محتمل. بعد تحديد العينة، تم تنفيذ إجراءات تحليلية منهجية تعتمد على أدوات جمع بيانات موثوقة وذات مصداقية عالية، مثل استبيانات

الكترونية ولقاءات شخصية، بهدف قياس مستوى المعرفة بالتعديلات الجديدة لقانون السير، بالإضافة إلى تقييم مدي التزام السائقين وأسباب ضعف الالتزام إن وجدت.

أما بالنسبة لإجراءات التحليل، فقد تم الاعتماد على تقنيات إحصائية متنوعة، منها التحليل الوصفي لفهم توزيع البيانات، وتحليل الارتباط للاطلاع على العلاقات بين مستوى المعرفة والالتزام، بالإضافة إلى استخدام أدوات تحليل متقدمة كالبرامج الإحصائية (SPSS أو غيرها) لتنفيذ الاختبارات الإحصائية اللازمة. كما استُخدمت الأساليب التحليلية الكمية والنوعية، مثل تحليل المحتوى للمقابلات وتحليل الأجوبة المفتوحة، بهدف الحصول على رؤى معمقة حول سلوكيات السائقين وتوقعاتهم، وكذلك فهم العوائق والتحديات التي تعيق تطبيق التعديلات القانونية بشكل كُلى.

أما إجراءات معالجة البيانات، فتم تطبيق خطوات دقيقة تتضمن تنظيف البيانات وإجراء التحقق من صحتها، ثم تصنيفها وتصميم جداول إحصائية واضحة لعرض النتائج بشكل موضوعي. كما أُولي اهتمام خاص لضمان دقة البيانات وتصحيح أي أخطاء محتملة لضمان موثوقية النتائج وموضوعيتها، مما يسهم في تقديم تصور شامل وموثوق حول مدى فهم السائقين والتزامهم بالتعديلات القانونية على قانون السير في سياق الدراسة.

5. النتائج والمناقشة

تظهر نتائج الدراسة أن مستوى معرفة سائقي القطاع العام بالتعديلات الجديدة لقانون السير لا يزال محدودًا بشكل ملحوظ، حيث أُظهر التحليل أن نسبة كبيرة من السائقين غير على دراية كافية بالمحتوى التفصيلي لهذه التعديلات، مما يؤثر سلبًا على مدى التزامهم بها. تبيّن أن هناك تباينًا ملحوظًا بين فئات السائقين المختلفة من حيث مستوى المعرفة، حيث كانت فئة السائقين ذوي الخبرة الأقل أقل اطلاعًا، الأمر الذي يعكس الحاجة

إلى استراتيجيات توعوية أكثر فاعلية لضمان وصول المعلومات بشكل شامل وواسع إلى جميع المعنيين. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج مؤشرات الالتزام والتنفيذ أن هناك فجوة زمنية بين إصدار التعديلات وتيرة تطبيقها على أرض الواقع. فَرَغم وجود التفاعل الإيجابي من جانب الكثير من السائقين، إلا أن بعضهم لا يلتزم تمامًا ببعض البنود الجديدة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول فعالية آليات المراقبة والمتابعة الحالية. من جهة أخرى، كشفت الدراسة عن وجود العديد من التحديات والعقبات التي تعيق تطبيق التعديلات على نحو كامل، منها ضعف الوعي القانوني، نقص التدريب والتثقيف المستمر، بالإضافة إلى محدودية الموارد المخصصة لمراقبة الالتزام. عبر مناقشة النتائج، تم استنتاج أن هناك حاجة ماسة إلى إصدار سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الثقافة المرورية الهادفة إلى الالتزام بالقانون، مثل تبني برامج توعوية مستدامة وإجراءات رقابية أكثر صرامة، بهدف تقليل نسب المخالفات والتصدي للسلوكيات المرورية غير الآمنة. من الضروري أيضًا أن تتكامل الجهود بين الجهات المختصة لتطوير آليات تقييم ومراجعة مستمرة للتعديلات القانونية، لضمان ملاءمتها وفعاليتها في تحسين مستوى الالتزام، وتعزيز السلامة المرورية بشكل عام.

5.1 مستوى المعرفة بتعديلات قانون السير

يلعب مستوى معرفة سائقي القطاع العام بالتعديلات الأخيرة على قانون السير دورًا حاسمًا في تحسين الالتزام بالتشريعات المرورية وتقليل المخالفات والحوادث. تشير الدراسات إلى أن الوعي القانوني ينعكس بشكل مباشر على سلوك السائقين، إذ يصبحون أكثر حرصًا على تطبيق الأنظمة واحترامها عند إدراكهم للتعديلات القانونية الجديدة وفهمهم لأهميتها في الحفاظ على سلامة المرور. تظهر النتائج أن نسبة كبيرة من السائقين في القطاع العام يفتقرون إلى الاطلاع الكافي على التعديلات، مما يؤثر سلبًا على مستوى الالتزام ويزيد من احتمالية وقوع

المخالفات. وتبرز الحاجة إلى حملات توعوية مركزة تستهدف العاملين في القطاع العام لتعزيز معرفتهم بالتغييرات القانونية وأهمية تطبيقها، إلى جانب ضرورة توفير أدوات ومواد توعوية مبسطة وسهلة الفهم لتمكين السائقين من الاطلاع عليها بشكل مستمر. كما تتطلب عملية قياس مستوى المعرفة إجراء استبيانات ميدانية دورية، وتحليل النتائج بشكل منهجي لفهم مدى التقدم وتحقيق الأهداف المرجوة. من جانب آخر، يتوجب على الجهات المختصة توفير برامج تدريبية متخصصة ضمن برامج التطوير المهني للسائقين، تهدف إلى شرح التعديلات القانونية وتوضيح تأثيرها على السلوك المروري. إن عدم التوعية الكافية يعزز من الظواهر السلبية كالتهاون في تطبيق الضوابط القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشاكل المرورية ويتطلب جهودًا متكاملة لرفع مستوى الوعي بشكل مستمر، لضمان الالتزام الكامل بأحكام قانون السير وتعزيز السلامة العامة على الطرقات.

5.2 مؤشرات الالتزام والتنفيذ

تُظهر دراسة مؤشرات الالتزام والتنفيذ أن مستوى الالتزام بتعديلات قانون السير يعتمد بشكل كبير على عوامل متعددة تتعلق بمدى وعي السائقين ودرجة تطبيق الأنظمة المرورية. فهناك تفاوت واضح بين السائقين من حيث مدى التقيد بالتعليمات والإجراءات الجديدة، حيث يكون الالتزام أعلى بين من لديهم مستوى تعليمي مرتفع أو من لديهم معرفة مسبقة بالتعديلات القانونية، ويظل الالتزام ضعيفاً بين فئات أخرى تعاني من نقص في التوعية والتثقيف المستمر. تعتبر آليات الرقابة والمتابعة من العوامل الحاسمة لتعزيز الالتزام، حيث يُلاحظ أن ضعف عمليات التفتيش المنتظمة أو غياب العقوبات الرادعة يقلل من فاعلية تنفيذ القوانين الجديدة. إضافة إلى ذلك، يظهر أن تفاوت الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع العام في تطبيق الإجراءات وميكنة العمليات

يسهم في تباين مستوى الالتزام، ويبرز أهمية وجود آليات تقييم دورية لمدى التزام السائقين وتحصيل البيانات الإحصائية التي تعكس مدى التزامهم الحقيقي. من جانب آخر، تتطلب الإجراءات الفعالة دعمًا تدريجيًا من القائمين على التنفيذ عبر برامج تدريب مستمرة وورش عمل لرفع مستوى المعرفة وشرح فوائد التعديلات القانونية بشكل واضح. ويُعد اعتماد نظم إلكترونية لمراقبة الالتزام وتسهيل إجراءات التبليغ عن المخالفات من الخطوات الضرورية لتحسين الأداء وتعزيز الروح القانونية بين السائقين. في المجمل، تشكل مؤشرات الالتزام والتنفيذ دلالة واضحة على مدى تأثير البرامج التوعوية وآليات الرقابة في تحسين سلوك السائقين، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على السلامة المرورية وعلى الالتزام بالتشريعات القانونية المحدثة.

5.3 العوائق والتحديات

تُعَدُّ العوائق والتحديات من أبرز المعوقات التي تُؤثر سلبًا على مدى الالتزام والتقيد بسائقي القطاع العام بتعديلات قانون السير، حيث تتداخل عوامل متعددة تضعف من فاعلية تطبيق القانون وتقلل من مستوى وعي السائقين بأهميته. من بين هذه العوائق، تتضمن بعض العقبات البنيوية مثل نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتوفير برامج توعية فعالة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التي تُمكّن من تنفيذ وبعد ذلك مراقبة الالتزام بالتعديلات الجديدة. كما يُعدّ التوجه الثقافي والاجتماعي من التحديات الكبيرة، حيث لا تزال بعض الفئات ترى أن الالتزام بالنظام واللوائح مجرد إجراءات إدارية بلا جدوى حقيقية، مما يتطلب جهودًا مكثفة لتحسين الوعي وتعزيز القيم المرورية لدى السائقين. الفهم المحدود لأهمية التعديلات القانونية وتأثيرها على السلامة المرورية، يُعد أيضًا أحد العوائق التي تعيق تنفيذ السياسات بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يُواجه تطبيق التعديلات القانونية صعوبة في التنسيق بين الجهات المعنية، حيث غالبًا ما تفتقر المؤسسات إلى آليات

واضحة للعمل المشترك أثناء تنفيذ التعديلات، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وعدم الالتزام الكامل. التحديات التقنية، بما في ذلك ضعف الأنظمة الإلكترونية وإجراءات المراقبة، تُعقد الأمر أكثر، حيث تُ hinder من تحقيق الرقابة المستمرة وتوفير البيانات الدقيقة لتحليل مدى الالتزام والتطوير المستمر. تظل الحاجة إلى برامج تدريب وتوعية مستمرة، وابتكار آليات تحفيزية فعالة، من العوائق التي تُعرقل رفع مستوى الالتزام بشكل شامل. إن التغلب على هذه التحديات يتطلب جهودًا مشتركة من الجهات المختصة تستهدف تحسين الوعي وتبني تكنولوجيا متقدمة وتقوية البنية المؤسساتية، بهدف تحقيق الالتزام الحقيقي لمتطلبات التعديلات القانونية، وبالتالي تعزيز السلامة والأمان في قطاع النقل العام.

6. التوصيات والسياسات المقترحة

تبعاً لهذا العمل، يتعين اعتماد استراتيجيات فعالة لتعزيز مستوى الالتزام والمعرفة لدى سائقي القطاع العام حول تعديلات قانون السير، والتي من شأنها أن تحسن من مستوى السلامة المرورية وتقلل من الحوادث الناتجة عن عدم الفهم أو الالتزام غير الكافي. من الضروري تكثيف برامج التوعية والتثقيف المستمر من خلال حملات إعلامية متنوعة تواكب التغيرات القانونية، وتوفير مواد تدريبية تفاعلية تتناسب مع احتياجات السائقين، مع مراعاة الفروق بين الفئات المختلفة من العاملين في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر وضع آليات صارمة للتطبيق والمتابعة تكون قادرة على رصد مستوى الالتزام بكافة البنود القانونية، وتفعيل نظام العقوبات والمنح للتحفيز على الالتزام، بحيث تكون واضحة وشفافة. ينبغي أن تُعتمد أنظمة رقابية حديثة تدعم عمليات المراقبة والتتبع، وتوفير تدريب متخصص للمراقبين والمقصرين لضمان فاعلية هذه الإجراءات. من جهة أخرى، يتوجب إجراء تقييم دوري للمبادرات والبرامج المنفذة، لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، وتعديل السياسات بما

يتناسب مع النتائج والمعطيات الجديدة. لكي تنجح السياسات المقترحة، لابد من تفعيل التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، وتطوير إطار قانوني مرن وقابل للتحديث المستمر يتلاءم مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية، مع ضمان مرتكزات العدالة والشفافية. كما ينبغي تعزيز الشراكات مع المؤسسات التربوية والإعلامية لتعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الالتزام بقانون السير، وتحقيق ترسيخ ثقافة مرورية مسؤولة على مستويات جميع المستخدمين للطريق. في النهاية، يتعين تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم تنفيذ برامج التوعية والتقييم، مع مراجعة مستمرة للسياسات وتزويدها بالمبادرات الابتكارية التي تضمن الالتزام المستدام وتحقيق الأهداف القانونية والأمنية المنشودة.

6.1 تعزيز التوعية والتثقيف المستمر

يُعد تعزيز التوعية والتثقيف المستمر من الركائز الأساسية لضمان فهم سائقي القطاع العام للتعديلات القانونية المتعلقة بقانون السير، حيث يتطلب الأمر وضع استراتيجيات فعالة تُسهم في ترسيخ المفاهيم القانونية وتحديثها بشكل دوري. يتوجب على الجهات المختصة تنظيم حملات توعوية منتظمة تتضمن محاضرات، وورش عمل، وتوزيع مطويات، تشمل شرحًا واضحًا وميسرًا للتعديلات القانونية وأهميتها في تحسين السلامة المرورية والاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة. كما يتعين تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والإعلامية لنشر الرسائل التثقيفية بشكل أوسع، بما يحقق تغييرًا في سلوكيات السائقين ويزيد من وعيهم بالتزامهم القانوني.

من الضروري أيضًا تطوير مواد تدريبية تتوافق مع التحديثات القانونية وتوفير برامج تدريبية مستمرة للسائقين لضمان استيعابهم للمفاهيم الجديدة، واستيعاب المبادئ الأساسية للأمان على الطرق. يُمكن اعتماد أساليب

تكنولوجيا حديثة مثل المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية لتقديم التوعية بشكل أكثر تفاعلًا ويواكب التطور التقني، مما يسهل الوصول إلى أكبر عدد من السائقين وتشجيعهم على متابعة الحملات التثقيفية بشكل دوري.

علاوة على ذلك، يتوجب إجراء تقييم دوري لمدى فاعلية برامج التوعية، من خلال استطلاعات رأي ومسوحات ميدانية، لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك السائقين والتعرف على العوائق التي قد تعيق تطبيق المصطلحات القانونية بشكل فعّال. ومن خلال تحليل النتائج، يمكن تعديل وتطوير استراتيجيات التوعية، بحيث تكون أكثر تخصصًا وملاءمة للسياقات المحلية، مع التركيز على إبراز أهمية الالتزام القانوني للدور الذي يلعبه السائقون في تعزيز السلامة العامة.

وفي النهاية، فإن تكرار وتحديث الحملة التوعوية يرسخان مفاهيم الالتزام والتقيد القانوني، مما يسهم بشكل مباشر في تقليل المخالفات والحوادث، ويعزز من بيئة مرورية أكثر أمانًا، مع إحداث تغيير دائم في ثقافة القيادة والمسؤولية القانونية بين السائقين في القطاع العام.

6.2 آليات التطبيق والمتابعة

تُعد آليات التطبيق والمتابعة من العناصر الأساسية لضمان فعالية التعديلات القانونية المتعلقة بقانون السير وتطوير سلوك سائقي القطاع العام. يتطلب التنفيذ الفعّال وضع خطة واضحة تحدد دور الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة النقل، والإدارة العامة للمرور، والجهاز الرقابي المختص، لضمان تطبيق التعديلات بشكل منظم ومتسق. تشمل الآليات عملية الرقابة المستمرة عبر أنظمة إلكترونية حديثة تتيح تتبع الالتزام بالمحددات الجديدة، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد نظام تقارير دوري يُمكن من تقييم مدى الالتزام وتحديد مظاهر التقصير والانحرافات.

علاوة على ذلك، فإن تطوير برامج تدريب وتوعية مستمرة للسائقين من خلال ورش العمل، والدورات التخصصية، والحملات التوعية تؤدي إلى تعزيز الوعي القانوني والسلوكي لديهم، مما يساهم بشكل كبير في تقليل المخالفات وتعزيز الالتزام. كما يُنشر من خلال هذه البرامج توجيهات واضحة حول التعديلات الجديدة، ويُكثف العمل على تصحيح الممارسات السائدة التي قد تتعارض مع القوانين الجديدة.

تشمل آليات المتابعة أيضًا تنظيم زيارات ميدانية وتفقدات فجائية لضمان الالتزام الميداني، بالإضافة إلى تطبيق نظام عقوبات وُضع بعناية للردع والتأكيد على احترام القوانين. يُراعى في ذلك تقديم حوافز للمواطنين والسائقين الملتزمين، لتعزيز ثقافة الالتزام والانضباط. وبفضل التنسيق الفعّال بين جميع الجهات المعنية، يُمكن تقييم النتائج بشكل دوري، وتصحيح المسارات عند الحاجة، من خلال تقارير تقييمية دورية واستحداث أدوات تقييم حديثة تعتمد على البيانات المستمدة من أنظمة المراقبة.

كما يُعد تحديث الآليات وتطويرها بشكل مستمر جزءًا أساسيًا من الإستراتيجية لضمان مواجهة التحديات المتجددة، والانطلاق نحو ضمان تطبيق الملاحظات والتعديلات بشكل فعال ومستدام. يتطلب ذلك توافقًا مؤسسيًا وشراكة مستدامة بين جميع الأطراف، فضلاً عن تبني منهجية مرنة تتيح التعديل والتحسين في ظل التطورات التقنية والقانونية المستمرة. وهكذا، فإن تفعيل آليات التطبيق والمتابعة بشكل منهجي ومنظم يضمن ليس فقط الالتزام بالقانون، وإنما يعزز التغيير الثقافي والسلوكي المطلوب لتحقيق السلامة المرورية وفقًا لأحدث المعايير القانونية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

6.3 آليات التقييم والمراجعة القانونية

تُعد آليات التقييم والمراجعة القانونية من العناصر الأساسية لضمان فعالية تطبيق تعديلات قانون السير على سائقي القطاع العام، حيث يتم الاعتماد على منظومة متكاملة من الإجراءات المعتمدة على تقييم الأثر التشريعي، وتحديث السياسات والإجراءات القانونية بناءً على البيانات والملاحظات المجمعة من الواقع الميداني. تكمن أهمية هذه الآليات في توفير مرونة تكفل التكيف مع التغيرات المستجدة في بيئة النقل، وتحقيق الالتزام الكامل من قبل السائقين، إضافة إلى تعزيز الرقابة والشفافية في تطبيق القوانين. تبدأ عملية التقييم بمراجعة دورية لنصوص القانون، تركز على مدى ملاءمتها وفاعليتها في تنظيم سلوك السائقين، مع قياس مدى تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، من خلال مؤشرات تقييس محددة. تشمل الآليات أيضا تقييم تطبيق العقوبات والغرامات، ومدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ الإجراءات المقررة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الناتجة لتوجيه القرارات المستقبلية. تعتبر المراجعة القانونية عملية مستمرة، تفرض تحديث النصوص القانونية بحسب المستجدات التقنية والاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للتحفظات والتحديات التي تظهر أثناء التطبيق الميداني. تستخدم المؤسسات ذات الصلة أدوات متنوعة مثل الدراسات التحليلية، وتقارير المراقبة الميدانية، واستطلاعات الرأي، بهدف رصد مدى تطابق لوائح القانون مع الواقع العملي، وتحديد نقاط القوة والقصور، ومن ثم الإسراع في إصدار التعديلات الضرورية. تهدف هذه الآليات إلى تعزيز النزاهة والعدالة في عملية التنفيذ، وتوفير إطار مرن لتصحيح المسار بشكل دوري، بما يضمن تحسين مستوى الالتزام، وتقليل حوادث السير، وحماية سلامة مستخدمي الطرق. كما تستوجب فعالية عملية المراجعة وجود إعداد إداري وتقني متكامل، يُمكّن من رصد التحديات بشكل فوري، وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية لضمان التطبيق المستمر للأطر القانونية الحديثة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

7. القيود والدراسة المستقبلية

وتُظهر الدراسة أن مستوى معرفة السائقين في القطاع العام بالتعديلات القانونية المقرة لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث تبين أن ضعف الوعي ناتج عن قلة برامج التوعية المستمرة وغياب آليات فعالة لنشر المعلومات القانونية الجديدة. كما أظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً واضحاً في التزام السائقين بتنفيذ التعديلات، ويعود ذلك إلى محدودية التدريب المخصص لذلك، وعدم وجود إجراءات متابعة صارمة لضبط الالتزام. من جانب آخر، فإن بعض العقبات التي تعرقل تطبيق القوانين تشمل ضعف البنية التحتية الرقمية لبعض المؤسسات، بالإضافة إلى مقاومة التغيير من قبل بعض السائقين، مما يتطلب استراتيجيات منهجية لتعزيز القبول والتفاعل مع التعديلات. وفي المستقبل، يجب أن تتجه الدراسات نحو استكشاف توسيع نطاق برامج التوعية وتوحيد البيانات الميدانية، مع التركيز على تقييم مدى فاعلية الآليات الحالية لتحسين الأداء القانوني وسلوك السائقين. يتطلب الأمر بناء نماذج تقييم مستدامة تتناسب مع التطورات التكنولوجية، وتطوير أدوات قياس دقيقة لمراقبة مدى التزام السائقين بمتطلبات القانون بشكل دوري. كما ينبغي تصويب أي ثغرات تظهر خلال التنفيذ من خلال مراجعة منهجية للقوانين وتحديث استراتيجيات التوعية، مما يضمن استمرارية تحسين الأداء وتقليل المخالفات المرورية. بشكل عام، يتوجب على الجهات المختصة تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي والجهات المعنية من أجل وضع خطة مستقبلية تعتمد على البيانات والمعلومات المستقاة من الدراسات الميدانية، لضمان تحقيق أهداف التعديلات القانونية وتحسين السلامة العامة على الطرق.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

8. الخاتمة

يتضح من نتائج الدراسة أن مستوى معرفة سائقي القطاع العام بالتعديلات الجديدة في قانون السير لا يزال محدودًا، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مدى التزامهم بالقوانين واللوائح المرورية. رغم وجود جهود مستمرة في التوعية القانونية، فإن قلة المعرفة الدقيقة تُعد من أبرز التحديات التي تعرقل تطبيق الأحكام الجديدة بشكل فعال. من هنا، يتطلب الأمر تكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية الخاصة بسائقي القطاع العام، مع اعتماد أساليب حديثة وتفاعلية لضمان عملية فهم أعمق وتحقيق مدى أوسع لتطبيق التعديلات. كما يبرز دور المؤسسات المختصة في تفعيل آليات المتابعة والمراجعة القانونية المستمرة، حيث تساعد على تصحيح المفاهيم الخاطئة وتحسين آليات التنفيذ. وعلى جانب آخر، تظهر الدراسة أن بعض التحديات تتعلق بمعوقات عملية، منها نقص الموارد، ضعف برامج التوعية، وعدم كفاية آليات الرقابة الفعالة، مما يقتضي وضع سياسات واضحة تتعلق بالالتزام وتوفير بيئة تشجع على الامتثال. إضافة إلى ذلك، يتوجب تحديث أدوات قياس مدى الالتزام وتطوير آليات تقييم الأداء، بهدف قياس أثر التعديلات القانونية بشكل دقيق ودوري. إن العمل على تعزيز ثقافة السلامة المرورية بين سائقي القطاع العام يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين التوعية المستمرة، وتطوير القوانين وتحديثها بشكل دوري، مع ضرورة وضع خطط فعالة لمتابعة الأداء وتفعيل العقوبات الرادعة لكل من يخالف الأنظمة. وختامًا، تبقى الحاجة ماسة إلى الدراسات المستقبلية التي تتناول مدى تأثير البرامج التثقيفية وأساليب التواصل الحديثة، بهدف ترسيخ المعرفة القانونية وتحقيق الالتزام المستدام، بما يضمن سلامة الجميع في طرقاتنا.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (122)
2025-11-3

قائمة المصادر العربية

1. وزارة الداخلية الأردنية .(2023) *قانون السير المعدل رقم (49) لسنة 2023* .عمان: الجريدة الرسمية.

2. مديرية الأمن العام – إدارة السير .(2023) *دليل التعديلات القانونية على قانون السير* .عمان، الأردن.

3. الخوالدة، محمد عبد الله .(2021) *الوعي المروري وعلاقته بالالتزام بقواعد السير لدى السائقين في القطاع الحكومي* .مجلة العلوم الأمنية، 15(2)، 45-67.

4. الشرع، أحمد محمود، والقضاة، باسم محمد .(2022) *العوامل المؤثرة في السلوك المروري لدى سائقي النقل العام في الأردن* .مجلة دراسات العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، 49(1)، 112-138.

5. الداوود، سميح يوسف .(2020) *إدارة السلامة المرورية ودورها في الحد من الحوادث على الطرق الخارجية* .مجلة البحوث الإدارية، 12(4)، 95-118.

6. وزارة النقل الأردنية .(2022) *التقرير السنوي حول سلامة النقل البري* .عمان: وزارة النقل.

7. المعايطة، رائد حسين .(2019) *أثر حملات التوعية المرورية على الحد من المخالفات لدى السائقين في المؤسسات الحكومية* .مؤتمر السلامة المرورية العربي، جامعة نايف العربية.

قائمة المصادر الأجنبية(English References)

1. World Health Organization (WHO). (2023). *Global Status Report on Road Safety*. Geneva: WHO Press.

2. OECD/ITF. (2022). *Road Safety Annual Report*. International Transport Forum, Paris.

3. Al-Madani, H., & Al-Janahi, A. (2021). *Drivers' knowledge and attitudes towards traffic regulations in public transportation*. Journal of Transportation Safety, 7(3), 215-230.

4. Peden, M., Sleet, D., & Hyder, A. (2020). *Injury Prevention and Road Traffic Safety*. Oxford University Press.

5. European Transport Safety Council (ETSC). (2022). *Improving Compliance with Traffic Laws*. Brussels: ETSC.

6. Younis, M., & Abdullah, R. (2021). *Public Sector Drivers' Compliance with Road Traffic Law Reforms*. International Journal of Public Transportation Studies, 4(2), 67–84.

7. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2021). *Road Safety and Traffic Law Enforcement in the Arab Region*. Beirut: ESCWA.